

عند المصنف بأحد الجوابين الأولى لا يهتد الجواب
وقد عرفت انه مدفوع عنده بالجواب الرابع الذي
ذكرناه وانما قيد بقوله ظاهر الاحتمال ان يكون
ذلك القول من المصنف اقتباسا على التحقيق على ان
يكون دليله اخر ثابتا بالسنة واعلم انه لم يتصرّف
للجواب فعمل الشرح على اجماع الامة مع ان المص
صرح في الواقع بثبوت هذه المسئلة بالاجماع
وكذلك صرح به العلامة التتارناي في شرح المقاصد
وشرح المتأخر ولعله بناء على المقايسة او كلامه
في ثبوتها عند الاجماع الذين ليس لهم دليل سوى
الكتاب والسنة ولا يجدك اسناد الاجماع الى
احدهما بالنسبة التيان ان استناده الى احدهما
لا يوجب توقف ثبوتها عندنا على ثبوت ما استند
اليه بل ربما تستدل به عند العجز عن الاستدلال
بالكتاب والسنة ولذا اجملوه وليلا شرعا براسه
قوله وانما لم يصرح بكلمة نحو او مثل نحو لعل جواب
سؤال مقدر بانه لو كان مراد المصنف الاستدلال
بالكتاب لصرح بمثل كلمة نحو او مثل فدفعه بان
عدم التصريح لا يهتد الاقتباس اي بقاعه في
وهم السامع مع عدمه في الواقع فانه لا يخلو عن
لطافة لالانه ليس استدلالا بالكتاب اقول والاصل
انه لا شاع الى دفع الدور المذكور بان الاستدلال
بهذا الكلام لا يتوقف على ثبوت كونه كلام الله تعالى
بل يثبت به المدعي بمجرد ثبوت كونه كلاما صادرا
عن الرسول المؤيد بالعزات فيقول الى الاستدلال
بالسنة كما هو الجواب الثالث وبهذا يندفع عدم
الملازمة الذي ذكره كالا يخفى واعلم ان قوله
استدلال

استدلاله يحتمل ان يكون على صيغة المروف فالاستدلال
به بالكتاب فقط لانه فاعلمه اما ضمير تحاشد الى الله تعالى
كما هو الظاهر المتبادر واما قوله وتعلم الله نحو تبارك
هذه الآية على ان يكون اسناد الاسناد الى الآية
مجازا عقليا كما ذكره الفاضل العصار ههنا ويحتمل ان
يكون على صيغة المجهول فالاستدلال به يحتمل الاستدلال
بالكتاب والسنة لما تواتر عن الانبياء عليهم الصلاة
والسلام من اجابهم على نسمة الامر والنهي
وغيرهما مما هو من جنس الكلام الى الله تعالى وعلى
الاحتمالين فتولده وكلم الله موسى تكليما امامن
كلام المصنف بان يراد مقننة ويعطى جملة كلام الله استند
بطريق الاقتباس حقيقة فحسبنا يكون استدلالا
اخر ثابتا بالكتاب او السنة لا استدلالا اخر باحد
كما وهم لانه على تقدير الاقتباس اخبار من المصنف
يوقوع التكليم في الواقع لا يوقوع ما يدرك عليه في الشرح
ليكون استدلالا باحد ههنا واما من كلام الله تعالى
بان يراد لفظه فلا يكون استدلالا اخر بل تتم الاستدلال
الاول فحسبنا نقول هو اما ضمير تقدير شي اصله يكون
فاعلا لاستدلال المروف كما رجحه الفاضل العصار
واما مع تقدير حرف الجر لكون طرف الاستدلال المروف
او المجهول اي اسند في هذه الآية كما تقول فالاستدلال
على التقديرين هذه الآية لا يمتدح الكتاب ولا يمتدح
الشرح واما مع تقدير كونه نحو او مثل او القول المروف
او المجهول اي قاله او قيل وكلم الله نحو على ان يكون
حذف هذه الاشياء لا يهتد الاقتباس كما هو الظاهر من
كلام الشارح ههنا لكن ان كان مع تقدير كلمة نحو او مثل
يكون تشبيها وايضا حال ووقوع الاسناد الحقيقي في
الكتاب